المحاضرة 04: النظرية الكلاسيكية للنقود

في نهاية هذه المحاضرة يتوقع أن يعرف الطالب:

- ❖ **النظرية الكمية للنقود**
- ❖ **طريقة المعاملات**
- ❖ **طريقة الأرصدة النقدية**

1- ظهور وتطور النظرية النقدية الكلاسيكية (التقليدية)

لا يمكن فهم النظري التقليدية إلا بمعرفة آراء التجاريين الذين سبقوا التقليديين وساهموا في وضع وتحديد السياسة الاقتصادية في عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا خلال الفترة من القرن ق16 إلى ق18 حيث قاموا بوضع المعالم الأولى للنظرية التقليدية بإعطائهم أهمية خاصة للنقود وتخلص رأي التجاريين في أن ثراء الدولة يقاس بما لديها من معادن ثمينة (الذهب والفضة) وبما أن المصادر الطبيعية من هذه المعادن بأوروبا كانت محدودو فقد اتجهت السياسة الاقتصادية للتجاريين نحو اكتساب أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة عن طريق التجارة الخارجية ونتيجة لتطبيق السياسة تدفقت هذه المعادن إلى أوروبا بكميات كبيرة رافقها ارتفاع عام وشديد في الأسعار داخل هذه الدولة وخاصة خلال القرن 16 ، حتى أن هذا القرن تميز بما يسمى (ثورة الأسعار) لذلك كان من الطبيعي وقتها أن يحاول الاقتصاديون البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الاسعار.

ومن الاقتصاديين التجاريين الذين حاولوا دراسة هذه العلاقة الفرنسي بودان ، 1530 – 1596 وهكذا ظهرت بعض التفسيرات بين كمية النقود ومستوى الأسعار ولكن ظاهرة ارتفاع الاسعار لم تكن مهمة في نظر التجاريين لأن المهم بالنسبة لهم كان زيادة كمية النقود (المعادن الثمينة).

لم يعارض آدم سميث وريكاردو ومن تبعهم من التقليديين تحليل التجاريين بشأن العلاقة السببية بين التغيير في كمية النقود والأسعار، لكنهك اعتقدوا اعتقادا جازما بأن أثر هذه التغيرات حيادي (بمعنى أنه لا يؤثر على المستوى) كما أن سميث وغيره قد عارضوا الاعتقاد التجارية في أن ثراء الدولة يقاس بما تملكه من المعادن الثمينة فالثروة الحقيقية في نظر الاقتصاديين تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، والنمو الاقتصادي يقاس بالزيادة في هذه السلع الحقيقية ومن ثم اهتموا بدراسة عملية الادخار والاستثمار.

والخلاصة أن الدور الوحيد الذي تؤديه النقود هو دور حيادي يتمثل في تسيير النشاط الاقتصادي دون أن تؤثر على مستواه.

وبشكل عام قام التحليل النقدي التقليدي على الافتراضات التالية:

- وجود الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل.
- المنافسة الكاملة وهذا يعني أن الأسعار تعكس نفقات الانتاج.
- الدور الحيادي للنقود أي أنها تقوم فقط بدور الوسيط في المبادلة.

2- النظرية الكمية للنقود:

ظهرت هذه النظرية نتيجة لمحاولات عديدة لتحليل العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود، ويحصل العكس في حال انخفاض كمية النقود وهذا طبعا بافتراض ثبات العوامل الأخرى وقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الانجليزي جون لوك 1632– 1704 والفرنسي شارل لومي دي سيكوندا (مونتيسكيو) 1689–1755 والاسكتلندي دافيد هيوم 1711– 1776 والانجليزي جيمس ميل 1773–1836 وابنه جون ستيوارت ميل 1806–1873.

في سنة 1886 حاول الأمريكي سيمون نيوكومب 1835–1909 صياغة النظرية الكمية في صور رياضية بسيطة، إلا أن ذلك تم بشكل فعلي من طرف الاقتصادي الامريكي أرفينيغ فيشر 1867–1947 وذلك سنة 1917 من خلال معادلته المعروفة عن التبادل وذلك بطريقة المعاملات، كما تجسدت هذه النظرية بطريقة الأرصدة النقدية في أعمال إقتصاديين من جامعة كمبردج (ألفرد مارشال 1842–1924، أرثر سيسيل بيجو1877–1959، دنيس روبرتسون 1890–1963).

2-1- طريقة المعاملات : (معادلة التبادل لفيشر)

وقد اعتبرت تعبيرا رياضيا لنظرية كمية النقود، وإستندت على النقاط التالية:

– الطلب على النقود ينبغي أن يتساوى مع عرض النقود: $M_D = M_S$

M_D : الطلب على النقود

M_S : عرض النقود

– الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات: $M_D = P \times T$

P : المستوى العام للأسعار

T : الحجم الكلي للمبادلات

$P \times T$: القيمة النقدية لكل الأشياء التي اشتريت خلال فترة معينة

– عرض النقود يساوي الكتلة النقدية المتداولة ضرب سرعة دوراتها: $M_S = M \times V$

V : سرعة دوران النقود

M : الكمية الكلية المعروضة من النقود

$M \times V$: العرض الكلي الفعال للنقود (الانفاق النقدي الكلي)

بالتعويض عن M_D و M_S بما يساويهما في 2 و 3 : $P \times T = M \times V$

$$P = \frac{M \times V}{T}$$

وهي الصيغة المبسطة لنظرية كمية النقود.

كمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع في ظل ثبات الحجم الكلي للمبادلات (T) وسرعة دوران النقود (V).

تحليل مكونات معادلة التبادل لفيشر:

1- عرض النقود M :

يفرق فيشر بين الكمية المصدرة من النقود وبين الكمية المتداولة فعلا منها، فهذه الأخيرة تمثل عرض النقود خلال فترة معينة الزمن هي المعنية بالدراسة ومن ثم هي المؤثرة على المستوى العام للأسعار.

2- سرعة دوران النقود V :

يعرف فيشر سرعة دوران النقود بأنها عدد مرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى يد خلال فترة معينة من الزمن وهي ثابتة حسب فيشر ومستقلة عن كمية النقود فهي تتغير نتيجة عوامل أخرى غير نقدية كدرجة كثافة السكان وتطور وسائل النقل والمواصلات وعادات سوية المدفوعات في المجتمع، ولما كانت هذه العوامل اتتغير بسرعة فإن سرعة دوران النقود عادة ماتكون مستقرة.

3- الحجم الكلي للمبادلات (المعاملات) T :

وهي عبارة عن مجموع الكميات في مختلف السلع والخدمات والأوراق المالية التي بيعت أو اشتريت فعلا بالنقود خلال الفترة التي تشير إليها المعادلة (عادة ما تكون سنة) وهو يتوقف على الموارد الطبيعية، التطور التكنولوجي، تعداد السكان...إلخ وهي كلها عوامل خارجة عن المعادلة، وهي عوامل لاتتغير بسرعة وبالتالي يمكن الافتراض أن T ثابتة في الزمن القصير (وهو مايعني ضمنا فرض التوظيف الكامل).

وبالتالي نجد من خلال هذه المعادلة أن تغير كمية النقود المتبادلة يقابله تغير في نفس الاتجاه ونفس النسبة في المستوى العام للأسعار.

في المعادلة السابقة فإن (M) لإنما تعني النقود القانونية، وقد رأى فيشر أن يعدل صياغة المعادلة ليضمنها نقود الودائع أيضا، فأضاف (M') التي تعني الودائع تحت الطلب لدى البنوك أي النقود المصرفية و(V') وهي سرعة دوران النقود المصرفية لتصبح المعادلة على النحو التالي: PT = MV + M'V'

$$P = \frac{MV + M'V'}{T}$$

ووفقا لفيشر فإنه في ظل ظروف معينة من حالة الصناعة ودرجة المدنية فإن نسبة الودائع المصرفية للنقود الحاضرة إنماتكون ثابتة وعليه فإن اضافة النقود الائتمانية عادة لا يؤدي إلى اختلال في العلاقة الكمية بين كمية النقود والمستوى لعام للأسعار.

2-2- طريقة الأرصدة النقدية – معادلات كمبردج – (مارشال 1842-1924)

طريقة الأرصدة النقدية إنما تنظر إلى طلب وعرض النقودفي لحظة معينة وليس عبر فترة من الزمن كما هو الحالة في طريقة المعاملات، فمن وجهة نظر اقتصاديي كمبردج فإن عرض النقود نما هو عبارة عن رصيد النقود في لحظة معينة وليس تيار النقود خلال فترة معينة، وبالتالي فإن فكرة سرعة دوران النقود لاتلعب أي دور في معادلة الأرصدة النقدية، ووفقل لاقتصاديي كمبردج كذلك فإن طلب النقود لايكون فقط لأنها وسيط في عملية المبادلة فقط وإنما طلب النقود يكون أيضا بغرض الاحتفاظ بها، وبالتالي فإنهم أخذوا باعتبارهم دافع المعاملات ودافع الاحتياط.

ويعتبر مارشال من أوائل الواضعين لنظرية الأرصدة النقدية وتتلخص المعادلة التي وضعها فيما يلي:

$$P = KY / M$$

- استعمل مارشال (P) للتعبير عن القوة الشرائية للنقود (أي قيمة النقود) ويقصد بها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة. (فهي تعبر أيضا عن مقلوب المستوى العام للأسعار)، وحيث إذا استعملنا (P) بمعنى المستوى العام للأسعار تصبح المعادلة كالتالي: $P = M / KY$ ويصبح واضحا عندها أن مارشال سيصل غلى نفس الاستنتاج بأن أي تغيير في كمية النقود يقابله تغير في نفس الاتجاه وبنفس النسبة في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات العوامل الأخرى.
- واستعمل (K) للتعبير عن التفضيل النقدي وهو النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب بالاحتفاظ بها في صورة نقود كقوة شرائية جاهزة.
- واستعمل (Y) الدخل الكلي الحقيقي بدل الحجم الكلي للمبادلات (T) حيث رأى أن حجم المبادلات يشمل السلع الوسيطية والنهائية وأن المستهلكين يشترون السلع النهائية فقط وبالتالي فإن الدخل يعتبر أكثر دقة في وصف حالة الاقتصاد

ومنه نلاحظ أن:

- هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Y)، والتفضيل النقدي (K) وفي هذا الصدد يقول مارشال: (عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار)؛
- هناك علاقة عكسية بين التفضيل النقدي والمستوى العام للأسعار؛
- زيادة التفضيل النقدي نتيجة لحدوث تغير مفاجئ في رغبة المجتمع في الاحتفاظ بالنقود يؤثر بطريقة واضحة على الأسعار ومن ثم على الدخل النقدي؛

- يعد التفضيل النقدي في تحليل مارشال مهما جدا حيث يعتبر عاملا رئيسيا يؤدي إلى تغير الدخل والأسعار وقد ينتج هذا التغير المفاجئ في التفضيل النقدي عند مارشال، عند حدوث تقلبات مفاجئة في التوقع أو في الحالة النفسية للأفراد والتي لا تقل أهمية عن كمية النقود وهذا ما يعطي أهمية واضحة للعنصر الانساني.

إن التغير الذي أحدثه مارشال بتعويضه الدخل (الانتاج) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية النقدية التقليدية، ومن ثم فالأول فيشر كان يبحث عن أسباب الانفاق والثاني مارشال كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود.

إلا أن الشيء الجديد الذي أضافه مارشال يكمن في وظائف النقود فبعد أن كانت وسيط للمبادلة ووسيلة للدفع فقط في تحليل فيشر ومن سبقوه أضاف مارشال وظيفة الادخار، أي أن النقود تعمل كمستودع للقيمة.

3- نقد النظرية النقدية لكمية النقود:

ايجابيات النظرية:

- جاءت متفقة تماما مع التحليل والواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة؛
- وفقت إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية في التعبير عن مفاهيم وظواهر اقتصادية عامة، فقامت على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود والسعر وهو ما أدى إلى استيعاب التحليل الاقتصادي وبالتالي تيسير فهم نظرية الكمية؛
- قامت هذه النظرية في إطار تفسير للواقع الاقتصادي الفعلي المعاصر لها، فقامت بدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة.

الانتقادات الموجهة لها:

عقب ظهور أزمة الكساد العالمي، اتضح جليا أن المبادئ والأفكار التي قامت عليها المدرسة التقليدية، ليست صحيحة، فانتشار البطالة وإفلاس المؤسسات وتكدس السلع، دفع مجموعة من المفكرين الاقتصاديين إلى مراجعة نظرتهم لتلك الأفكار والمبادئ التي اعتبرها التقليديون مسلمات، ومن أهم الاقتصاديين الذين انتقدوهم الاقتصادي جون مينارد كينز (1883-1946).

حيث وقفت نظريات التقليديين عاجزة في تفسير حالة الكساد التي حلت بالنظام العالمي الرأسمالي وتمثل هذا العجز في:

- عدم التنبؤ بحدوث حالة الكساد؛
- عدم تفسير وتحليل أسباب الكساد وتشخيصه من خلال المعطيات المتعارف عليها في النظرية التقليدية؛
- عدم إمكانية علاج أزمة الركود الاقتصادي من خلال وسائل وأدوات الفكر التقليدي؛

- ضعف فعالية السياسة النقدية وأدواتها التقليدية في مواجهة أزمة الكساد.

ويضاف إلى أزمة الكساد تخلي النظام الاقتصادي الليبرالي عن قاعدة الذهب واعتماد نظام النقد الورقي الإلزامي.

كما تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التي استخلصتها وهي:

❖ **العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار:**

- كمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فقد يرتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود (وهذا فرض خاطئ ويبتعد عن الواقع).
- قد تتغير الأسعار بسبب عوامل حقيقية كتغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج.
- قد تتغير نتيجة عوامل نقدية ليست لها علاقة بكمية النقود كحدوث تغير في توزيع الأفراد والمؤسسات لأرصدتهم النقدية على أغراض المعاملات، الاحتياط وأغراض المضاربة.
- كما أن العلاقة بين كمية النقود وبين الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية، فزيادة كمية النقود في اقتصاد ما أكثر تعقيداً من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية.
- يضاف إلى ما سبق أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين أي أنها قابلة للانعكاس.

❖ **عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج:**

إن افتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، ومنه فإن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تتوقف على مستوى التشغيل السائد في المجتمع ومدى اقترابه من مستوى التشغيل الكامل، فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى للإنتاج أقل من مستوى التشغيل الكامل بالتالي طاقات معطلة، فإن زيادة كمية النقود لن يصاحبها ارتفاع في الأسعار، بل زيادة في حجم الإنتاج والتشغيل حتى يصل النظام الاقتصادي إلى مستوى التشغيل الكامل فتبدأ الأسعار حينئذ في الإرتفاع مع ملاحظة:

- أن ارتفاع الأسعار لن يكون تناسبياً مع كمية النقود كما افترضت تلك النظرية؛
- أن هذا الارتفاع ليس بالضرورة ارتفاعاً عاماً، فقد يصيب الأسعار بطرق مختلفة.

❖ **عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود:**

فسرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير المعاملات كما أنها تتغير نتيجة ظروف السوق وفي ظروف الكساد والرواج، كما أن زيادة النقود مع انخفاض سرعة دورانها بمعدل يلغي أثر الزيادة في الكمية لن يؤثر في الأسعار والعكس صحيح.